المقدسيون والمثلّث الاحتلالي:
احتلال الأرض، وطرد السّكان وتمكين المستوطنين

أ. د. عماد أبو كشك

رئيس جامعة القدس

مقدمة

تتعرض مدينة القدس، منذ احتلالها في حزيران عام 1967، لمخطط شاملٍ لضمها لإسرائيل وتهويدها بطمس الوجود العربي الفلسطيني المسيحي والإسلامي فيها، حيث تعاقبت الحكومات الإسرائيلية على تهيئة الظروف لتنفيذ هذا التوجه التوراتي، والذي تم تتويجه بِسَنّ «الكنيست الإسرائيلي» في 31/ 7/ 1980 لقانون «القدس عاصمة إسرائيل»، والذي جعل إعلان القدس بالحدود التي رسمتها الحكومة الإسرائيلية عام 1967، مبدأً دستوريًا في القانون الإسرائيلي، والذي رد عليه مجلس الأمن الدولي عام 1980 بالقرارين: 476 و478؛ معتبرًا الضم الإسرائيلي غير قانوني ويرقى إلى مستوى جرائم حرب، مؤكدًا استمرار سريان اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949م على الجزء الشرقي للمدينة المقدسة.

سنتناول في هذا المقال، الظروف التي يحياها المقدسيون، منذ حزيران 1967م حتى تاريخه، جرّاء الإجراءات التعسّفيّة والقرارات الاحتلالية، التي تتعارض مع القوانين واللوائح الدّوليّة ذات الصّلة بالعلاقة بين القوّة المحتلّة والشعب الواقع تحت الاحتلال، والّتي تكفل للشعب الواقع تحت الاحتلال حقوقه في المواطنة والعيش الكريم؛ دون المساس بأمنه في السكن والتعليم والعلاج وغيرها، والسيطرة على ممتلكاته ومنجزاته الحضارية والفكريّة.

محاولات التّهويد والأسرلة والعبث في الدّيموغرافيا

رغـم الموقف الدولي الحازم المذكور أعلاه، إلا أن حكومات الاحتلال الإسرائيلي اسـتمرّت في انتهاكاتها وتعدياتها بشكل يومي وممنهج، لخلق وقائع على الأرض بقوة الاحتلال لإلغاء الوجود الفلسـطيني وأسرلة المدينة، وصولًا إلى الإعلان عن الخطة المعروفة باسـم «القدس 2020» والتي تجسّد جوهر المخطط الإسرائيلي إزاء المدينة المحتلة، والمتمثل بتقسيمها عرقيًّا، على أساس تحويل الفلسطينيين في مدينتهم إلى أقلية لا تتجاوز نسبتهم 20 بالمئة من المجموع الـكلي لسـكان المدينة، يقطنـون ما لا يتجاوز مجموعـه 13 بالمئة من مسـاحتها، مقابل أغلبية يهودية يتم إحلالها في المدينة ومحيطها، وليأتي الإعلان الأميركي عمّا يسـمى بـ«صفقة القرن» في 28/ 1/ 2020 ليس أكثر من استمرارٍ للمخطط الإسرائيلي المقونن منذ عام 1980م، ولكن بقرارٍ أميركي، سـعيًا لإجبار أكبر عددٍ من دول العالم على التسليم بالأمر الواقع نتيجة الثقل الأميركي الاقتصادي والعسـكري والسـياسي عالميًا، والتفرد الإسرائيلي على الأرض لقلب الوضع القائم في القدس ديموغرافيًّا، وجغرافيًّا، وثقافيًا، واقتصاديًّا، ودينيًا، ليصبح وصف المفكر الفلسـطيني إدوارد سـعيد لتجارب الفلسـطينيين تحت وطأة الصهيونية وتشـابهه مع تجارب السـود والسـمر والصفر مع الإمبريالية الاستعبادية في القرن التاسع عشر، أكثر قربًا من الواقع الذي نعيشه اليوم!

المثلّث الاحتلالي

لقـد ارتكـزت السياسـة الإسرائيليـة الاسـتعمارية تجـاه القدس الشرقيـة إلى تتابعيـة ثلاثية الأضلاع، تقوم على احتلال الأرض، وتهجير السـكان منها، وإحلال المستوطنين مكانهم. وسَـخَر الاحتلال الإسرائيلي لهـذه الغاية جميـع الإمكانيات الحكومية المتاحـة لتسريع هذه العملية؛ سـواء مـن قوانين عنصرية، وسياسـات قمعيـة، وإجراءات عـلى الأرض لتضيق الخناق على المقدسيين، لدفعهم إلى مغادرة المدينة، منها:

أولًا: المقـدسي غريب على أرضه: قامت إسرائيل بحـصر مواطني المدينة بمن كان متواجدًا فيها عشـية الاحتلال عام 1967، مانحة إياهم ما سمّته بـ«الإقامة المؤقتة»؛ تمامًا كتلك التي تمنح للأجانب، لتحرم عشرات الآلاف من السكان الذين تصادَفَ وجودهم خارج مدينتهم ليلـة احتلالها مـن العودة إليها. وأتبَعَت هذا الإجراء التعسـفي بعشرات القوانين والأوامر التـي وضعت شروطًا تعجيزية على المواطـن المقدسي للمحافظة على إقامته في مدينته، تحت مسـمى إثبات «مركز الحياة» في القدس؛ كاشـتراط دفع ضرائب خيالية كضريبة ما يسـمى بـ«الأرنونا»، متذرّعة بأن المواطن الإسرائيلي يدفع الضريبة ذاتها، متجاهلة حقيقة أن معدل دخـل المواطن المقـدسي لا يتجاوز خُمس معدل دخل المسـتوطن الإسرائيلي، وبنسـبة بطالة

تجاوزت 35 بالمئة بين الشباب المقدسي، واقتصاد ذاتي شبه معدوم بحكم نظام الإغلاق المفروض على القدس.

أدى ذلك كله إلى وقوع أكثر من 75 بالمئة من سكان القدس الشرقية تحت خط الفقر الوطني، يترافق مع إهمال خدماتي متعمد من قبل سلطات الاحتلال في كل القطاعات، سواء من بنى تحتية أو في قطاعات التعليم أو الصحة أو الشؤون الاجتماعية، التي اشترطت أيضًا على المواطن المقدسي الاتكال عليها وحدها لتحقيق شرط إثبات «مركز الحياة»، فبات عليه مثلًا لإثبات هذا المركز الدراسة في مدارس القدس التي تعاني من نقصٍ شديدٍ في المدرّسين وفي الغرف الصفية المتاحة بحوالي 2000 صف، الأمر الذي وضع المواطن المقدسي أمام خيارين لا ثالث لهما: إما البحث عن مدارس ملائمة خارج حدود القدس، مخاطرًا بذلك بفقد إقامته، أو الاستمرار في الدراسة بمدارس تفتقر إلى الحد الأدنى من الشروط الواجب توافرها، مخاطرًا بذلك بمستقبله التعليمي، مما أدى بأكثر من 34 بالمئة من الطلبة إلى التسرب من المدارس.

لا يقتصر هذا التمييز الممنهج على قطاع التعليم فحسب، بل ينسحب على الخدمات الأخرى كافة، التي يقع على عاتق قوة الاحتلال توفيرها للسكان المُحتلين وفقًا لأحكام القانون الدولي؛ فقد حرمت إسرائيل المقدسيين من الاستفادة من إمكانياتهم الذاتية في توفير جزء من هذه الخدمات، وذلك بقيامها بإغلاق معظم المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس، وفرض القيود الخانقة على ما تبقى منها لدفعها للهجرة خارج المدينة.

ثانيًا: حرمان للمقدسيين وتسهيلات للاستيطان: تستمر السياسية الإسرائيلية الممنهجة في خنق مقومات الحياة للمواطن المقدسي، من خلال الرفض الإسرائيلي شبه الكامل لمنح السكان الفلسطينيين رخصًا للبناء داخل القدس، ضمن شروط تعجيزية وعملية بيروقراطية تستغرق سنوات، إذ يبلغ مجموع ما تمنحه من رخص أقل من 0,5 بالمئة من حاجة السكان، بينما يحتاج المواطنون المقدسيون مساكن بواقع 200 ضعف مما هو متاح حاليًّا لتلبية احتياجات السكن في المدينة. كما تقوم حكومة الاحتلال بهدم ما يقارب 70 منشأة قائمة سنويًّا ومصادرة ممتلكات المقدسيين بحجج وذرائع مختلفة. وتخصص بلدية القدس ما لا يزيد على 13 بالمئة من موازنتها للقدس الشرقية، في الوقت الذي يشكل عدد سكانها 37 بالمئة من مجموع السكان داخل حدود المدينة وفقًا لتعريف البلدية، التي أعادت تعريف حدودها عقب احتلال المدينة وتوسيعها من 5,6 كيلومترات مربعة قبل العام 1967 إلى 70 كيلومترًا مربعًا بعد الاحتلال؛ لتتحول القدس الشرقية إلى مجرد حي معزول ضمن محيط استيطاني كبير يغلّفها من كل الجهات، وتحويل السكان الفلسطينيين إلى أقلية

عرقية مقطعة الأوصال بفعل البؤر الاستيطانية التي شرعت ببنائها داخل ومحيط الأحياء السكنية الفلسطينية في المدينة، كالبلدة القديمة وسلوان وجبل الزيتون وجبل المكبر، وسهّلت عملية انتقال المستوطنين إليها، إضافة إلى تطويق المدينة بأحزمة استيطانية داخل حدود البلدية، ومن خلال الكتل الاستيطانية خارج حدودها ككتلة أدوميم وعتصيون وجفعات زئيف، الهدف منها عزل القدس الشرقية بشكل تام عن امتدادها الطبيعي مع باقي فلسطين، ليأتي بعدها جدار الفصل العنصري ليحكم إغلاق المدينة وعزلها.

ثالثًا: المقدّسات في عيْن العاصفة: تُعَدّ المقدسات الدينية أحد الأساسات الرئيسة في تكوين هوية القدس التاريخية وطابعها العربي – الإسلامي والمسيحيّ – ، فكان من الطبيعي أن تقع هذه المقدسات في عمق دائرة الاستهداف الإسرائيلي، وعلى رأسها الحرم القدسي الشريف، والتي لا تتردد تيارات عديدة في حكومة الاحتلال في الإفصاح عن نيتها هدمه وبناء ما يسمّى «الهيكل» مكانه، وفقًا لروايات اليمين الصهيوني المتطرف الذي يتربع على سدة الحكم في إسرائيل منذ حوالي 20 عامًا، الأمر الذي ينذر بإشعال فتيل حرب دينية عالمية غير معروفة النهايات.

ولما كان الهدف من استهداف الحرم الشريف قلْب الطابع التاريخي للمدينة، تمهيدًا لتهويدها تهويدًا شاملًا، شرعت إسرائيل فعلًا، ومنذ عدة سنوات، بتنفيذ مخطط التهويد هذا، والذي بدأ بفرض الحصار على المسجد الأقصى من خلال منع مئات الآلاف من المصلين الفلسطينيين من الوصول إلى القدس، وتسهيل استباحته من قبل المتطرفين اليهود تنفيذًا لمخطط التقسيم المكاني والزماني الصامت الآخذ بالتوسع وبتغيير الوضع القائم فيها منذ قرون، إضافة إلى تطويقه بالبؤر الاستيطانية من كل صوب، واستمرار الحفريات المستمرة أسفل المسجد التي تنذر بانهياره، وليس أخيرًا المضي في مخطط هدم الحي الجنوبي المحاذي للمسجد الأقصى المعروف بحي البستان في سلوان تمهيدًا لبناء ما يسمى بحدائق داود.

رابعًا: المجتمع الدّوليّ.. وصفقة القرن: عدوان غاشم: خلال أكثر من نصف قرن من عمر الاحتلال الإسرائيلي للقدس، صدرت عشرات القرارات الأممية والمواقف الدولية التي تدين تهويد وابتلاع مدينة القدس، إلا أن افتقارها لآليّات التنفيذ دفع بإسرائيل للاستخفاف بها وشجعها على التّمادي في انتهاك الحق الفلسطيني والاستهتار بالقوانين والشرائع الدولية، لتتحدى إسرائيل – بدعم أميركيّ مطلق – الإرادة الدولية مجتمعة من خلال أحدث حلقات مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وأخطرها ما أُطلق عليه «صفقة القرن»، والتي توازي في تداعياتها وآثارها على حياة ومستقبل الفلسطينيين وعد بلفور عام 1917م؛ الذي كان أساسًا استعماريًّا لإنشاء دولة الاحتلال الإسرائيلي، لتصبح القدس

مـن خلال هـذه الصفقة الإسرائيليـة – الأميركية، وبحكم القوة والأمـر الواقع، العاصمة غير المجزّأة أو المقسـمة لإسرائيل، مع الإشـارة إلى السـماح للمسـلمين والمسـيحيين بزيارة مقدسـاتهم كأي سـائح بالعالم، وخضوع المسـجد الأقصى والمقدسـات المسـيحية للسـيادة الإسرائيليـة، مع اعتبار جـدار الفصل العنصري هو الحدود التـي تفصل القدس (عاصمة إسرائيـل)، عن الأحياء العربية التـي تقع خارج الجدار (كفر عقب، الجزء الشرقي من بلدة شـعفاط، وأبو ديس) والتي تسـمّيها الصفقة زورًا العاصمة الفلسـطينية. كما تخنق الصفقة المحيط الجغرافي لما تبقى من القدس بالمسـتوطنات الكبيرة والحزام الأمني في الأغوار، ليتم تطبيق نظام التمييز العنصري والفصل بين السـكان الفلسـطينيين والإسرائيليين. وكل هذا على حسـاب الأراضي التي صادرتها وسـتصادرها إسرائيل من ملكية الفلسطينيين في محيط مدينة القدس.

جامعة القدس: تسير قدمًا رغم المطرقة الاحتلاليّة

إن التهديد الوجودي للفلسطينيين في القدس، وللواقع التاريخي للمدينة المقدسة، يمر بأخطر مراحلـه، فالآلة الاسـتعمارية الإسرائيلية تضيّق الخناق على كل المؤسسـات والتشـكيلات الفلسـطينية بالمدينة، والتي لا يسـتثنى منها التعليم ومؤسسـاته التي تحظى باحترام ومكانة قانونية وأخلاقية في أرجاء المعمورة كافة، فجامعة القدس كبرى المؤسسات المقدسية، التي يجلس على مقاعدها الدراسية أكثر من (12) ألف طالب وطالبة، تتعرض على سبيل المثال لا الحصر لإجراءات وتضييق تعسفي إسرائيلي دائم، فقد رفضت سلطات الاحتلال لسنوات الاعـتراف بالشـهادات الصـادرة عن الجامعة، رغم أنهـا توفر أكثر مـن 93 برنامجًا أكاديميًّا نوعيًّا على مسـتوى البكالوريوس والماجستير، وخرَّجَت الآلاف من الطلبة المبدعين الذين تمكنـوا من تحقيق إنجازات متميزة في المجالات العلمية والبحثية والمهنية، وتمكن جزء آخر منهم من استكمال دراساتهم العليا في أرقى الجامعات والمعاهد العالمية كهارفارد وأكسفورد والسـوربون والسـاينس بو، تلك المعاهد التي لطالما أشـادت بالمسـتوى الأكاديمي المتميز لخريجي جامعة القدس، وفي الوقت الذي تتمتع فيه الجامعة بعشرات الشراكات الأكاديمية مع أعرق الجامعات العالمية في مختلف المجالات من الطب إلى الهندسـة إلى القانون، ليؤدي حرمان خريجي الجامعة المقدسيين، والذين يشكلون أكثر من 55 بالمئة من مجموع طلبتها، من فرصة العمل بالشـهادة الجامعية في القدس وفقًا لشروط التشـغيل التي يفرضها الاحتلال. هـذا الإجـراء التعسـفي بحق الجامعـة أدى إلى انخفاض عـدد طلبتها بسـبب عزوف عدد مـن الطلبة المقدسـيين من الالتحاق بها تحسـبًا من عائق الاعتراف بشـهاداتهم في مدينتهم، الأمـر الذي يعرّض سـكانًا بالمدينة لأعباء اقتصادية للالتحـاق بجامعات بعيدة عن أماكن سكناهم، وبالتالي تعزيز الهجرة الطوعية عن المدينة على المدى البعيد!

الخاتمة

إن الإجـراءات الإسرائيليـة التراكمية طيلة العقود الماضية، وتوسـعها الاسـتيطاني لوضع اليـد على كل مناحي الحياة الطبيعية للفلسـطينيين وخصوصًا في مدينة القدس، يضعنا أمام لحظـة تاريخيّـة فاصلة؛ فإما أن يتكاتـف العالم أجمع للانتصار للعدالة التي يفتقدها الشـعب الفلسـطيني، أو يتحـول الـصراع إلى متاهـات صعبة التنبّـؤ تعيدنا إلى العصـور المظلمة من حياة البشرية والّتي تتشـابه اليوم الكثير من مخرجاتها مع مراحل ما قبل الحداثة، وإن كانت الأدوات أكثـر عصريـة وتواكـب التقدم والحضـارة الغربيـة؛ فالكثير من وسـائل الإعلام الغربيـة التـي تحـدد توجهاتهـا (المصالـح الاقتصاديـة والسياسـية الكبرى) تعمـل متماهية مـع الغطرسـة الإسرائيلية الأميركية على خلق مسـلّمات فكرية زائفـة ومبنية على العنصرية وتزويـر الحقـوق الإنسـانية والتاريخية للشـعب الفلسـطيني في ذهن المتلقّي الغربي بشـكل خـاص، ما يـؤدي بالـضرورة إلى تغييب العدالة عـن ملايين الفلسـطينيين الذين يخضعون قسرًا للاحتلال الإسرائيلي المدعوم من قوى متطرفة أيديولوجيًا تسيطر على قرار حكومات عظمى، والتي تؤكد الرؤية الاستعمارية للأب الروحي للصهيونية ثيودور هيرتسل القائمة على امتداد للحضارة الغربية ضد البربرية المتخلفة بالشرق! والتقليل من الحقوق السياسية والاقتصاديـة والدينيـة والتاريخية للطـرف الأضعف، ليؤدي هذا التغييـب المتعمد لحقوق الشعب الفلسطيني عن خارطة الاهتمام العام العالمي إلى تجريد إنسانيتنا كفلسطينيين وتعليق القانون العام العالمي تحت حالة الاسـتثناء دائمًا المرتبطة بالقوة والنظرة الفوقية والتخاريف التلمودية، إنها قضية أخلاقية تواجه العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى.